صدر عن حزب حرَّاس الأرز ـ حركة القوميّة اللبنانية، البيان التالي:

لم تعد القضيّة اللبنانية موضع اهتمام المجتمع الدولي كما كانت عليه غداة ثورة الأرز في ١٤ آذار ٢٠٠٥، ولم يعد لبنان موجوداً على أجندة عواصم القرار إلا بنسبة تأثيره سلباً أو إيجاباً على أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها؛ ذلك لأن العالم تعِب من مشاكل هذا البلد المزمنة والمتناسلة باستمرار، وأنف من سياسيين يذبحون وطنهم بأيديهم، ويأسَ من معالجة مريض يرفض العلاج.

لقد بذل المجتمع الدولي جهوداً كثيفة ومشكورة لمساعدة لبنان على تجاوز أزماته، وفي كل مَرّة كان يصطدم برداءَة السياسة اللبنانية، وبقياداتٍ محلية عملت جاهدةً على تفشيل تلك الجهود تارةً عن قصد، وطوراً عن جهل، وغالباً لمصالح ذاتية. وهكذا فان القرارات الدولية الكثيرة التي أصدرها مجلس الأمن لدعم سيادة لبنان واستقراره، بقيت إما حبراً على ورق كالقرار ١٧٠١، أو تحوّلت بدورها إلى أزمة داخلية إضافية بسبب خلاف هؤلاء السياسيين حولها وعليها كالقرار ١٥٥٩ والقرار ١٧٥٧ الخاص بانشاء المحكمة الدولية.

وقد رحّب اللبنانيون الشرفاء بالمحكمة الدولية أجمل ترحيب، واعتبروها فرصة العُمر للتفرّج على الأقوياء وكبار المجرمين يُساقون أمام العدالة ولو لمَرّة واحدة في تاريخهم، بعد ان تعوّدوا على نمطٍ من العدالة لا تسري إلاّ على الضعفاء وصغار المجرمين. وهذا ما يفسّر حملات التجنّي المسعورة على هذه المحكمة، وهذا الزعيق، والفجور السياسي غير المسبوق، والتصعيد المتدرّج الهادف إلى إسقاطها اما مباشرةً أو عِبرَ إسقاط الحُكم الحاضن لها.

إلاّ ان تصريح الأمين العام للأمم المتحدة جاء بالأمس في الوقت المناسب ليبدّد قلق اللبنانيين ويؤكّد لهم "ان المحكمة ليست في خطر، وانها تعمل وتحرز تقدماً، وهي عملية قضائية مستقلّة لا صلة لها بأي تصريحات سياسية تصدر عن أي من السياسيين..." مِمّا يعني ان رئيس الحكومة الحالية لا يستطيع إعلان براءَة أحد من جريمة إغتيال والده لا بصفته الشخصية ولا بصفته الرسمية: أولاً، لأن الأمر خرج عن إرادته وأصبح في عهدة المحكمة الدولية صاحبة الحق الحصري في التبرئة والأدانة، ثانياً لانه "ولي الدم" بالنسبة لوالده فقط وليس بالضرورة لباقي شهداء ثورة الأرز.

وإذا كان أهل السياسة منقسمون حول المحكمة الدولية، فان اللبنانيين بسوادهم الأعظم ملتفّون حولها، ومتشوّقون لمعرفة الحقيقة، ومتشوّقون أكثر للإقتصاص من السفّاحين.

لبَّيك لبنان
أبو أرز

في ١٧ أيلول ٢٠١٠.